الأمم المتحدة S/2024/520

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السفير سيدي عمار، ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لدى الأمم المتحدة والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بخصوص التطورات الأخيرة المتعلقة بالصحراء الغربية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماتو **جويني**
السفيرة
الممثلة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

120724 120724 24-12328 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 5 تموز/يوليه 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة والمنسق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

نيويورك، 3 تموز/يوليه 2024

أودّ في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل النجاح في مهمتكم.

عاد ممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، في البيان الذي أدلى به أمام الدورة الموضوعية الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إلى القيام بما يجيده، أي السعي عبثا إلى تشويه الحقائق البديهية، واجترار مزاعم لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية.

فقد ادعى ممثل الدولة القائمة بالاحتلال زوراً أن "المغرب عرض على هذه اللجنة في عام 1963 مسألة الصحراء الغربية. وهناك الكثير من الأدلة الموثقة التي تكشف زيف هذه المغالطة التي تتردد كثيرا. فتكفي الإشارة إلى جلسة اللجنة الرابعة المعقودة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1963 (A/C.4/SR.1506) والتي عارض ممثل المغرب خلالها بشدة اعتبار الصحراء الغربية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بعد أن بدأت إسبانيا، الدولة القائمة بالإدارة، بإحالة معلومات عن الإقليم وفقا للمادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، تبقى الحقيقة أن المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، وكجزء من سياسته التوسعية، قد طلب إدراج "مشكلة موريتانيا" في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة في رسالة مؤرخة 20 آب/أغسطس 1960 موجهة إلى الأمين العام من وزير الشؤون الخارجية المغربي (A/4445). وفي "إضافة إلى المذكرة التفسيرية بشأن مشكلة موريتانيا"، أكد المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، أن "موريتانيا، داخل الحدود التي حددتها لها فرنسا في الوقت الحاضر، كانت دائما جزءا لا يتجزأ من الإقليم الوطني [للمغرب]" (A/4445/Add.1، الفقرة 1).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، أرمان بيرار، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة، والذي دافع فيه عن موريتانيا في مواجهة المزاعم الصادرة عن "التوسعيين المغاربة" (A/C.1/SR.1109، الفقرة 24). ومما له أهمية خاصة أن الممثل الفرنسي أكد في الحجج التي أوردها أن كلا من موريتانيا والصحراء الغربية لم تكونا يوما جزءا من المغرب مستخدما بعض الحجج التي استندت إليها محكمة العدل الدولية لاحقا في عام 1975 لدحض مزاعم المغرب التي لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء الغربية.

وقد أفاد الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة كما هو مُسجل رسميا أنه: "من الناحية الجغرافية، لم تشكل موريتانيا بأي حال من الأحوال كيانا واحدا مع المغرب. ولم يكن لها قط حدود مشتركة مع ذلك البلد ... وعلاوة على ذلك، تبيّن الخرائط القديمة أن حدود المغرب تحاذي واد نون. وختاما، لم تمارس الإدارة

الشريفية المركزية (المخزن) نفسها قط حقوقا معينة على أي جزء من المناطق الشاسعة الواقعة جنوب وادي درعة" (المرجع نفسه، الفقرة 21). وللعلم، يقع كل من واد نون ووادي درعة، اللذين أشار إليهما ممثل فرنسا، في جنوب المغرب، وهاتان المنطقتان تقعان بعيدا، إلى الأعلى، عن الحدود الفاصلة بين المغرب والصحراء الغربية.

كما ادعى ممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، زورا ، في إشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام 1975 أن "المحكمة أنصفت المملكة... مؤكدة بذلك سيادة المغرب التي لا يمكن دحضها على صحرائه". وهذا تحريف فادح لأن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1975 متاحة لكل من يرغب في الاطلاع عليها.

وإليكم في ما يلي ما ورد بالضبط في استنتاج فتوى محكمة العدل الدولية: "خلصت المحكمة إلى أن المواد والمعلومات المقدمة إليها لا تقيم الدليل على وجود أي رابطة من روابط السيادة الإقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو الكيان الموريتاني. وهكذا، لم تجد المحكمة أي روابط قانونية كتلك الروابط ذات الطابع الذي يمكن أن يؤثر على تطبيق قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) في إنهاء استعمار الصحراء الغربية، ولا سيما تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان الإقليم" (ST/LEG/SER.F/1، ص. 132).

ويمضي ممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، في محاولاته العقيمة لتشويه أوضح الحقائق مدعيا زوراً أن "الجمعية العامة للأمم المتحدة أيّدت (استُخدمت عبارة "entériné" في البيان الأصلي الذي أُدلي به بالفرنسية) في قرارها 3458 (د-30) باء المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1975 "اتفاق مدريد" لعام 1975". وهذه مغالطة أخرى من مغالطاته التي تتكرر كثيرا.

فالجمعية العامة لم "تؤيد" أو "تصادق" قط على "اتفاق مدريد" (المعروف رسميًا باسم إعلان المبادئ بشأن الصحراء الغربية) الذي أبرمته إسبانيا مع موريتانيا والمغرب في مدريد في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1975. ففي قرارها 3458 (د-30) باء، الذي أشار إليه ممثل الدولة القائمة بالاحتلال، اكتفت الجمعية العامة بأن "تحيط علما" بالاتفاق. ويعلم المطّلعون على مصطلحات الأمم المتحدة أن هناك فرقا كبيرا بين أن "تحيط الجمعية العامة علما" بأمر ما وبين أن "تؤيد" هذا الأمر. أما الادعاء بأن الأمرين متماثلان فهو تحريف متعمد.

وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة لم تعتبر قط أن اتفاق مدريد له أثر على المركز الدولي للصحراء الغربية وفقا لقرار الجمعية العامة 742 (د-8) المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1953 والقرارات الأخرى ذات الصلة. كما أن الرأي القانوني الذي أصدره وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني للأمم المتحدة، في 29 كانون الثاني/يناير 2002، بناء على طلب مجلس الأمن، واضح تماما بشأن هذه المسألة.

فقد أكد المستشار القانوني، هانس كوريل، أن "اتفاق مدريد لم ينقل السيادة على الإقليم، ولم يمنح أيا من الدول الموقِّعة مركز الدولة القائمة بالإدارة – وهذا المركز ما كان لإسبانيا وحدها أن تنقله من طرف واحد. ولم يؤثر نقل السلطة الإدارية على الإقليم إلى المغرب وموريتانيا في عام 1975 على المركز الدولي للصحراء الغربية بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي" (S/2002/161، الفقرة 6).

وإذا كانت الجمعية العامة قد "أيدت" "اتفاق مدريد" كما يزعم ممثل الدولة القائمة بالاحتلال، فلماذا شجبت الجمعية العامة بشدة "استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية" في قراريها 37/34 لعام 1979 و 19/35 لعام 1980؟ وفي النهاية، لماذا تُبقي الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية وكذلك مجلس الأمن مسألة الصحراء الغربية قيد النظر باعتبارها "مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار" في حالة الجمعية العامة، و "باعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن" في حالة مجلس الأمن، كما أفاد الأمين العام (A/78/249، الفقرة 2)؟

ولم يتمكن ممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، قط من الإجابة على أي من هذه الأسئلة المباشرة لأنها تكشف سخافة "الحجة" التي تحاول الدولة القائمة بالاحتلال عبثا أن تبرر على أساسها احتلالَها غير الشرعي للصحراء الغربية المستمر منذ عام 1975.

ولا يفوّت ممثل الدولة القائمة بالاحتلال فرصةً لإعلان معارضة بلده للاستفتاء الذي يشكّل جوهر ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وهي الولاية التي مددها مجلس الأمن مرارا في قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2703 (2023).

ومن المهم الإشارة إلى البيان الذي أدلى به ملك المغرب، الحسن الثاني، في 27 أيلول/سبتمبر 1983، أمام الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة عندما أعلن كما هو مُسجل رسميا أن: "المغرب يقول إنه مستعد أن يتم الاستفتاء ابتداء من الغد إذا ما أردتم ذلك. وإن المغرب على استعداد لتقديم جميع التسهيلات لجميع المراقبين من حيثما أتوا، لكي يتحقق وقف إطلاق النار وحتى تجري استشارة عادلة ومنصفة ومخلصة. وأخيرا، يتعهد المغرب رسميا وعلنا بأن يعتبر نفسه ملزما ومرتبطا بنتائج هذا الاستفتاء" (A/38/PV.8، الفقرة 26).

ولا يمكن لممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، أن ينكر أن ملكه السابق ألزم بلده بإجراء الاستفتاء وتعهد رسميا بقبول نتائج ذلك الاستفتاء، وأن بلده نكث بعد ذلك بالتزامه بإجراء الاستفتاء، خاصة عندما أبلغت الأمم المتحدة كلا الطرفين بالقائمة المؤقتة للناخبين المؤهلين للتصويت في كانون الثاني/يناير 2000. وفي نهاية المطاف، وبعد فشل محاولاته في التلاعب بعملية الاستفتاء، "أعرب المغرب عن عدم استعداده للمضي قدما في تنفيذ خطة التسوية" (S/2002/178، الفقرة 48) وفقا لما أفاد الأمين العام نفسه في عام 2002.

ولذلك ينبغي لممثل الدولة القائمة بالاحتلال أن يكف عن محاولة "تبرير" معارضة بلده للاستفتاء الذي كان قد قبله رسميا في السابق، من خلال تقديم بعض "الحجج" التي لا أساس لها من الصحة والتي تتعارض مع الحقائق الواضحة. فالحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية لم يُنفذ حتى الآن لمجرد تخوّف المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، من نتيجة التصويت. إن الأمر بهذه البساطة.

وقد أكد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابق، جيمس أ. بيكر الثالث، الذي شغل منصب المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية في الفترة الممتدة بين عامي 1997 و 2004 هذه الحقيقة في مقابلة أجراها مع شبكة PBS الإخبارية في 19 آب/أغسطس 2004، قال خلالها: "كلما اقتربنا من تنفيذ خطة التسوية... زاد قلق المغاربة، في اعتقادي، من احتمال عدم فوزهم في الاستفتاء".

وإجمالا، يبين كل ما تقدم، مرة أخرى أن ممثل المغرب، الدولة القائمة بالاحتلال، يستمر في الخلط بين الدول الأعضاء وبين جمهوره المحلي الذي اعتاد أن يخدعه بدعايته الكاذبة وأن يبهره بمعاركه ”المذهلة“ ضد طواحين الهواء.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع)

سيدي م. **عمار**

السفير

ممثل جبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة

والمنسّق مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية